القسم الأول
الفكر الاقتصادي للدمشقي

المال.تعريفه وأنواعه :

من العرف الشائع بين كتاب الاقتصاد أن يضمنوا كتب الأصول أو المبادئ دراسة بعض المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية، مثل الأموال أو الثروة وتقسيماتها، وخصائصها. ونحب أن نلفت الانتباه هنا إلى أن شيخنا الدمشقي قد يكون أول من أرسى دعائم هذا العرف الاقتصادي. حيث بدأ كتابه بتعريف المال وتقسيمه.

يقول الدمشقي: «اعلم يا أخي وفقك الله أن المال في اللغة أسم للقليل والكثير من المقتنيات»[1].

نلاحظ من هذا التعريف أنه قصر المال على الماديات، كما يتضح من تقسيمه له فيما بعد ولم يدخل فيه الخدمات، مع أن جمهور العلماء المسلمين على أن المال يشمل الماديات «السلع» ويشمل «الخدمات»، ماعدا الأحناف فعندهم المال هو الشيء المادي فقط. ويبدو أن الدمشقي كان حنفياً. ومع ذلك فإن ما ذكره هو المعنى اللغوي، وهذا لا يستدعي بالضرورة أن يكون المعنى الاصطلاحي هو بنفسه المعنى اللغوي.

والمهم هنا التركيز على صفة الاقتناء والحيازة والسيطرة حتى يعد الشيء مالاً. وواضح أن الاقتناء يفيد المنفعة، وإلا ما اقتنى. كما يفيد الندرة النسبية،

---

١) ص١٧.

وإلا ما كان هناك داع لاقتنائه. وهو بذلك يؤسس للفكر الاقتصادي الحديث، والذي يعرف المال الاقتصادي بأنه الشيء النافع النادر.

وفي تقسيمه للأموال يقول: «وهذه التسمية تنقسم إلى أربعة أقسام: أحدها الصامت، وهو العين والورق وسائر المصوغ منها. والثاني العَرْض ويشتمل على الأمتعة والبضائع والجواهر والحديد والنحاس والرصاص والخشب، وسائر الأشياء المصنوعة منها. والثالث العقار وهو صنفان؛ أحدهما المسقف وهو الدور والفنادق والحوانيت والحمامات والأرحية والمعاصر والنواخير والأفران والمدابغ. والآخر المزدرع ويشتمل على البساتين والكروم والمراعي والغياض والآجام وما يحويه من العيون والحقوق في مياه الأنهار. والرابع الحيوان وهو ثلاثة أصناف: أحدها الرقيق وهو العبيد والإماء، والثاني الكراع وهو الخيل والحمير والإبل المستعملة، والثالث الماشية وهي الغنم والبقر والماعز والجاموس والإبل السائمة»[1].

نلاحظ أنه أحاط بأنواع الثروة، مقسماً كل نوع إلى تقسيماته المعروفة عربياً. وإن كانت هناك تحفظات على ذلك التقسيم. وعلى كل حال فالتقسيم والتعريف والتسمية كل ذلك من المسائل التي تخضع للتطور وتغير الأزمنة والأمكنة والأعراف.

المنفعة

معروف لدى القارئ الاقتصادي أن الشيء كي يعتبر مالاً يجب أن تتوفر فيه خاصية النفع، وفي تحليلهم للمنفعة نجدهم يضفون عليها

١) ص١٧.

طابع الموضوعية من جهة، والاعتبارية من جهة أخرى. بمعنى أن الشيء في ذاته يكون نافعاً، وكذلك في علاقته بالأشخاص والأماكن والأزمنة والحالات، فقد يكون الشيء نافعاً لشخص دون آخر، ولنفس الشخص في مكان أو زمان أو حال دون آخر.

وقد عبر عن ذلك كله شيخنا الدمشقي بقوله: «والأموال كلها نافعة لأهلها إذا دبرت كما يجب، وبعضها أفضل من بعض، وتختلف باختلاف أحوال الزمان، وبحكم ما هي عليه من صفاتها المكروهة أو المحبوبة وأحوالها المحمودة أو المذمومة»[1] بهذه العبارة الموجزة خلص المؤلف إلى أن الشيء طالما دخل في عداد الأموال فهو بالضرورة نافع، كما أن منفعته تختلف باختلاف صفاته الذاتية وباختلاف الأحوال.

الحاجة

تمثل الحاجة أحد المفاهيم الأساسية في النظرية الاقتصادية. ومعروف أن نقطة البدء في الدراسات الاقتصادية هي تحليل مفهوم وأبعاد المشكلة الاقتصادية، ويعتبر تعدد الحاجات أحد أركان تلك المشكلة.

وقد تنبه شيخنا إلى ذلك المفهوم وأماط اللثام عن طبيعته من حيث التنوع والتوالد. فيقول: «لما كان الإنسان من بين سائر الحيوان كثير الحاجات، فبعضها ضرورية طبيعية وهي كونه محتاجاً إلى منزل مبنى وثوب منسوج وغذاء مصنوع، وبعضها عرضية وضعية كحاجته عند اللقاء إلى ما يقيه من عدوه وإلى ما يقاتل به، وحاجته عند المرض إلى

---

١) ص١٩.

أدوية.. وكل واحد من هذه الحاجات يحتاج إلى أنواع من الصناعات حتى تتكون ثم حتى تتم»[1].

والدمشقي، وإن لم يكن قد فصَّل القول في أنواع الحاجات إلا أنه يكفيه في هذه المرحلة المبكرة أن يشير إلى كثرة حاجات الإنسان وإلى تقسيمها إلى حاجات طبيعية وحاجات اجتماعية.

ومما يشاد به إشارته الدقيقة إلى أهمية الإنتاج في إشباع تلك الحاجات. من خلال إنتاج السلع والخدمات التي تشبع تلك الحاجات.

التخصص وتقسيم العمل

يعتبر بحث تقسيم العمل أحد الموضوعات التي أكسبت آدم سميث شهرته الذائعة في الفكر الاقتصادي، بحيث أصبح هذا الموضوع يعزى إليه، في حين أن هناك الكثير من علماء المسلمين قد سبقوه إلى طرق هذا الموضوع وتحليله، سبقه في ذلك ابن خلدون، وسبق ابن خلدون في ذلك شيخنا الدمشقي، وسبق شيخنا الدمشقي في ذلك الإمام الغزالي[2]، وهناك من سبق الغزالي في ذلك من علماء المسلمين[3]. لقد بين الدمشقي أن حاجات الإنسان متعددة ومتوالدة وأن وجود ما يشبعها يحتاج إلى العديد من الأعمال والصناعات التي لا يستطيع الفرد بمفرده أن ينهض بها كلها، فطاقته محدودة ووقته محدود. ولذا ظهرت الحاجة إلى تقسيم العمل، سواء في شكله الحرفي أو في شكله الفني. وضرب لذلك مثلاً

---

١) ص٢٠.

٢) انظر دراستنا عن الإمام الغزالي رقم ٣ من هذه السلسلة.

٣) ومن هؤلاء الفارابي، مسكويه، أخوان الصفا. وغيرهم.

بصناعة الخبز[1]، وما تحتاجه من عمليات وتخصصات ومهن. وكذلك صناعة الملابس. وكل ما أضافه آدم سميث في هذا الموضوع هو تغيير المثال، فبدلاً من رغيف الخبز ضرب مثلاً بالدبوس، ثم بين أثر ذلك على الإنتاجية. يقول الدمشقي: «.. وكل واحد من هذه الحاجات(۞) يحتاج إلى أنواع من الصناعات حتى تتكون ثم حتى تتم. كما يفعل في النبات، وحاجاته أن يزرع أو يغرس ثم ينقي ثم يسقي ويربي ثم يحصد ثم يحتاج إلى صناعة أخرى تكون تمام الانتفاع به، كحاجة القمح بعد حصاده إلى الدرس والذرو والغربلة والتنقية والطحن والنخل والعجن والخبز حتى يصلح أن يتغذي به.. ولم يمكن الواحد من الناس لقصر عمره أن يتكلف جميع الصناعات كلها، وإن كان فيه احتمال لتعلم كثير منها، فليس يقدر على جمعها كلها ألبتة «أبداً» حتى يحيط بها من أولها إلى آخرها علماً، ولأن الصناعات مضمومة بعضها إلى بعض، كالبنَّاء يحتاج إلى النجَّار، والنجَّار يحتاج إلى الحدَّاد، وصناع الحديد يحتاجون إلى صناعة أصحاب المعادن، وتلك الصناعات تحتاج إلى البناء. فاحتاج الناس لهذه العلة إلى اتخاذ المدن والاجتماع فيها، ليعين بعضهم بعضاً، لما لزمتهم الحاجة إلى بعضهم بعضاً».

نلاحظ أنه، بالإضافة إلى تطرق الدمشقي لتقسيم العمل ومنشئه فقد تطرق إلى التداخل والترابط الصناعي، وتوقف كل صناعة في مدخلاتها ومخرجاتها على العديد من الصناعات الأخرى. كما تطرق إلى مسألة اجتماعية مهمة وهي نشأة

---

1) ص ٢٠ ـ ٢١.

۞) يقصد بالحاجات هنا ما يشبع تلك الحاجات، ومن المعتاد إطلاق الحاجات على وسائل إشباع الحاجات.

المدن والدوافع لها. وأخيراً فقد أشار ولو بطريقة غير مقصودة إلى مفهوم الإنتاج وإلى أهميته. وإلى محدودية الموارد البشرية.

المبادلة وقصور المقايضة

استقر الفكر الاقتصادي بعد طول بحث وعناء على أن أساس المبادلة هو الحاجة من جهة، والفائض من جهة أخرى. فلو لم تكن بالشخص حاجة إلى شيءٍ ما لما أحتاج إلى المبادلة، ولو لم يكن معه من الأشياء ما يفيض عن حاجته منها لما تمكن من المبادلة.

وقد اتخذت المبادلة في بداية أمرها صورة المقايضة، ثم ظهرت مثالب تلك الصورة فظهرت الحاجة إلى صورة متطورة للمبادلة. وهنا ظهرت النقود.

هذه معلومات نقرؤها في الأدب الاقتصادي دون أن نشعر بأن الدمشقي قد بسطها وحللها منذ ما يزيد على ثمانية قرون بقوله: «فلما كان الناس يحتاج بعضهم إلى بعض، ولم يكن وقت حاجة كل واحد منهم وقت حاجة الآخر، حتى إذا كان واحد منهم مثلاً نجاراً فاحتاج إلى حداد فلا يجد، ولا مقادير ما يحتاجون إليه متساوية، ولم يمكن أن يُعلمَ ما قيمة كل شيء من كل جنس، وما مقدار العوض عن كل جزء من بقية الأجزاء من سائر الأشياء، وما مقدار أخرى كل صناعة من أخرى الصناعة الأخرى. فلذلك احتيج إلى شيء يثمن به جميع الأشياء، ويعرف به قيمة بعضها من بعض. فمتى احتاج الإنسان إلى شيء مما يباع أو يستعمل دفع قيمة ذلك الشيء من ذلك الجوهر الذي جعل ثمناً لسائر الأشياء. ولو لم يفعل ذلك لكان الذي عنده نوع من الأنواع التي يحتاج إليها صاحبه كالزيت والقمح وما أشبههما وعند صاحبه أنواع أخر لا يتفق أن يحتاج

هذا إلى ما عند ذاك، ويحتاج ذاك إلى ما عند هذا في وقت واحد، فتقع الممانعة بينهما، وإن وقع الاتفاق بينهما في حاجة كل واحد منهما إلى ما عند صاحبه لم يقع بينهما اتفاق في أن يكون يحتاج هذا مما بيد ذاك إلى ما يكون قيمته مقدار ما يحتاج إليه ذلك مما في يد هذا، لا يزيد ولا ينقص، فإنه قد تكون حاجة صاحب القمح مثلاً إلى رطل زيت وحاجة صاحب الزيت إلى حملي قمح، وقد تكون حاجة صاحب القمح إلى الزيت كثيرة وحاجة صاحب الزيت إلى القمح قليلة فيقع الاختلاف بينهما إذ ذاك»[1].

ظهور النقود واختيار الذهب والفضة

بعد هذا العرض الجيد والشيق للصورة البدائية للمبادلة وهي القائمة على المقايضة وما هي عليه من قصور وعجز عن حاجة الإنسان إلى المبادلة. أخذ الدمشقي يبين كيف ظهرت النقود وكيف اختير الذهب والفضة، وما هي وظائف النقود؟ وأهم خصائصها؟

يقول الدمشقي: «.. فنظرت الأوائل في شيء يثمن به جميع الأشياء فوجدوا جميع ما في أيدي الناس إما نبات أو حيوان أو معادن، فأسقطوا النبات والحيوان عن هذه الرتبة؛ لأن كل واحد منهما مستحيل «متحول متغير» يسرع إليه الفساد. وأما المعادن فاختاروا منها الأحجار الذائبة الجامدة، ثم اسقطوا منها الحديد والنحاس والرصاص، فأما الحديد فلإسراع الصدأ إليه، وكذلك النحاس أيضاً، وأما الرصاص فلتسويده وإفراط لينه فتتغير أشكال صورته، وكذلك أسقط بعض الناس النحاس لما يركبه من الزنجار، وطبعه بعض الناس كالدرهم فإنهم

١) ص٢٢ - ٢٣.

عملوا منه فلوساً يتعاملون بها، ووقع إجماع الناس كافة على تفضيل الذهب والفضة، لسرعة المواتاة في السبك والطرق والجمع والتفرقة والتشكيل بأي شكل أريد، مع حسن الرونق، وعدم الروائح والطعوم الرديئة، وبقائهما على الدفن، وقبولهما العلامات التي تصونهما، وثبات السمات التي تحفظهما من الغش والتدليس. فطبعوهما وثمنوا بهما الأشياء كلها، ورأوا أن الذهب أجل قدراً في حسن الرونق وتلزز «تلاصق» الأجزاء، والبقاء على طول الدفن وتكرار السبك في النار فجعلوا كل جزء منه بعدة من أجزاء الفضة، وجعلوهما ثمناً لسائر الأشياء، فاصطلحوا على ذلك ليشترى الإنسان حاجته في وقت إرادته، وليكون من حصل له هذان الجوهران كأن الأنواع التي يحتاجها حاصلة في يده مجموعة لديه متى شاء، فلذلك لزمت الحاجة في المعاش إلى المال الصامت «النقود»[1].

هذا هو كلام الدمشقي في النقود منذ ما يزيد على ثمانية قرون. وهو في وضوحه ودقته وعمقه لا يحتاج إلى توضيح. وما يلاحظ هنا، أولاً أنه تجاوز مرحلة النقود السلعية، مع أن كلاً من التاريخ والفكر أثبتا وجودها وسبقها على النقود المعدنية. وثانياً أن الكثير من علماء المسلمين قد سبق الدمشقي في دراسة مسألة نشأة النقود، وتحديد خصائصها والتعريف بوظائفها. ومن ذلك الغزالي والأصفهاني[2].

---

١) ص٢٢.

٢) الغزالي في كتابه الإحياء والأصفهاني في كتابه الذريعة إلى مكارم الشريعة. لمزيد من المعرفة يراجع د. شوقي دنيا، أعلام الاقتصاد الإسلامي، الكتاب الأول والكتاب الثالث.

نظرية القيمة

تحتل نظرية القيمة والأثمان مركزاً أساسياً في النظرية الاقتصادية. ومعروف كيف تعثر الفكر الاقتصادي الغربي وتحمل من العناء في سبيل الوصول إلى تفسير علمي مقبول للقيمة. إلى أن وصل في النهاية إلى تحديدها عن طريق العرض والطلب أو المنفعة والتكلفة.

ومعلوم كذلك مقدار تعثر هذا الفكر أمام ما أسماه بلغز القيمة.

ماذا قدم الدمشقي من إسهام في نظرية القيمة والأسعار؟

كثيراً ما استخدم الدمشقي مصطلح القيمة للدلالة على السعر، وبالطبع فهو يقصد القيمة التبادلية التي يعتبر السعر هو التعبير النقدي عنها.

ومن إسهاماته الواضحة والمبكرة في نظرية القيمة أنه حسم الجدل الذي ثار بعده لزمن طويل في الفكر الغربي حول تفسير القيمة والعوامل المحددة لها، وهل هي العمل أم المنفعة أم تكلفة الإنتاج. وأخيراً استقر على أن محدداتها هي المنفعة من جانب والتكلفة من جانب آخر، ولم تتبلور هذه الفكرة بوضوح إلا في بداية القرن العشرين على يد ألفرد مارشال في كتابه «مبادئ الاقتصاد». مع أن الدمشقي منذ أمد بعيد أكد على دور العمل في القيمة، وعلى دور بقية التكاليف، كما أكد على دور المنفعة. أي أنه بعبارة أخرى بين أن القيمة تستند إلى التكلفة وإلى المنفعة. أو بعبارة مرادفة: إلى الندرة والمنفعة. ومن أقواله في الياقوت إن كثرة بعض أنواعه كانت وراء رخص سعرها وإن عزة بعضها كانت وراء ارتفاع سعرها[1].

---

١) ص٣٣.

ومن أقواله في ذلك: «الجزع. خرز متعدد الألوان. تعمل منه الصناع أعلاقاً كباراً صحاحاً، فكثيراً أن تبلغ أثماناً كثيرة لأجل الصنعة»[1]، يشير إلى أن عملية الصناعة في هذا الحجر رفعت قيمته.

وفي موضع آخر يقول إن مصاريف النقل والرسوم الجمركية كل ذلك يدخل في ثمن السلعة[2].

وفي موضع ثالث يؤكد على أهمية المنفعة، فيحذر التجار من التجارة في الأشياء التي يقل الطلب عليها، لاستغناء جماهير الناس عنها[3].

وفي تأثير كل من العرض والطلب على سعر السلعة يقول الدمشقي: «ما نفقت بضاعة قط ـ ارتفع سعرها ـ من كثرة، وإنما تنفق من قلتها بالإضافة إلى طلابها»[4]. ويقول: «والجوهر يحتمل الزيادة في السوم سيما عند حضور الراغب»[5].

كذلك فقد أشار إلى ما يعرف حالياً بظروف الطلب والعرض، وكيف يتغير السعر لحدوث تغير فيهما أو في أحدهما. فيقول: «إذا كان الشيء قد جرت العادة في أكثر الأوقات أن يكون ثمنه دينارين، وكان الدينارات هما قيمته المتوسطة، ثم زاد سعره لسبب انقطاع طريق أو تأخر ورود، أو كثرة طالب، أو قلته هو في ذاته، بسبب إحدى الجوائح السماوية أو الأرضية... فإن نقص سعره فبلغ ديناراً

١) ص٣٦.
٢) ص٧٤.
٣) ص٨١.
٤) ص٧٠.
٥) ص٣٢.

واحداً، إما لقلة طالب أو لأمن سبيل أو زيادة ريع وأضداد ما تقدم ذكره»[1]. ويقول عن سلعة الزمرد: «وقيمته تختلف بحسب طلابه وأغراضهم في أشكاله..»[2].

في هذه الفقرة الموجزة تعرض للعديد من ظروف العرض وظروف الطلب، وبين أثر تغير أيٍّ منها على سعر السلعة زيادة أو نقصاً. والفكر الاقتصادي المعاصر يؤيد ما سبق أن توصل إليه الدمشقي.

ماذا عن السعر العادي أو سعر التوازن، وهل تعرف الدمشقي عليه؟

إن سعر التوازن المعروف جيداً في التحليل الجزئي قد تعرف عليه الدمشقي، وقد أسماه «القيمة المتوسطة»، وبين كيف يمكن تحديده والتعرف عليه، وكيف يحدث الابتعاد عنه ثم العودة إليه. مما يجعل الدمشقي بهذا التحليل يسبق عصره بكثير.

يقول الدمشقي: «والوجه في تعرف القيمة المتوسطة أن تسأل الثقاث الخبيرين عن سعر ذلك في بلدهم على ماجرت به العادة، والنقص النادر، وتقيس بعض ذلك ببعض، مضافاً إلى نسبة الأحوال التي هم عليها من خوف أو أمن، ومن توفر وكثرة أو اختلال، وتستخرج بقريحتك لذلك الشيء قيمة متوسطة. فإن لكل بضاعة ولكل شيء مما يمكن بيعه قيمة متوسطة معروفة عند أهل الخبرة. فما زاد عليها سمى بأسماء مختلفة على قدر ارتفاعه، فإن كانت الزيادة يسيرة قيل قد تحرك سعره، فإن زاد شيئاً قيل قد نفق، فإن زاد أيضاً قيل ارتقى،

١) ص٢٨-٢٩.
٢) ص٣٣.

فإن زاد قيل قد غلا، فإن زاد قيل تناهى.. وبإزاء هذه الأسماء في الزيادة أسماء في النقصان فإن كان النقصان يسيراً قيل قد هدأ السعر، فإن نقص أكثر قيل قد كسد، فإن نقص قيل قد اتضع، فإن نقص قيل قد رخص، فإن نقص قيل قد بار، فإن نقص قيل قد سقط السعر.. ثم يواصل مشيراً إلى القيمة المتوسطة ثم إلى ما يطرأ عليها من زيادة ثم يختم عبارته قائلاً: لأن الأشياء ترجع إلى حقائقها ومتوسطاتها وإن تمادت على خلاف ذلك وقتاً ما»[1].

نلاحظ أن الدمشقي قدم من خلال هذه العبارة إسهاماً جديداً متمثلاً في دراسة تحركات الأسعار صعوداً وهبوطاً، والتعرف على العديد من درجات الصعود والهبوط، وتسمية كل حالة منها باسمها، مما يعطينا فكرة واضحة عن مدى ما كان عليه الدمشقي من سعة دراية وعمق إطلاع في المسائل الاقتصادية. والأهم من ذلك ما ختم به فقرته الرائعة هذه بما يشبه القانون وهو «لأن الأشياء ترجع إلى حقائقها ومتوسطاتها وإن تمادت على خلاف ذلك وقتاً ما» أليس في ذلك إشارة إلى ما يسمي حالياً بالتحليل الحركي، وإلى ما توصل إليه الفكر المعاصر في توازن السعر وما أطلق عليه بنظرية العنكبوتية؟!.

تغير أسعار السلعة الواحدة بتغير أماكنها

نبه الدمشقي إلى أن السلعة الواحدة يختلف سعرها من مكان لمكان، ومن دولة لدولة.

وقد أرجع ذلك إلى مدى توفر المواد المصنوعة منها السلع «عناصر الإنتاج المادية» وكذلك إلى توفر المهارة والخبرة. بالإضافة إلى مصاريف النقل.

---

١) ص٢٩.

يقول الدمشقي: «أما تثمين ما يثمن من الأعراض [السلع] ومبلغ قيمته المتوسطة فهو بالإضافة إلى المكان(*) الذي يلتمس معرفة ذلك فيه، وذلك لأن قيمة الأسفاط الهندية بالمغرب مخالفة لقيمتها باليمن.. وقيمة المرجان بالشرق غير قيمته بالمغرب، وذلك لأجل القرب من المعادن. وكذلك الأمكنة المشهورة كل منها يختص بفن من الفنون لا ينطبع في غيرها مثله، فإن قيمة ذلك الشيء المصنوع في معادنه مخالفة لقيمته في الأماكن التي يستطرف فيها»[1].

هذا ـ بالإضافة إلى ما سنقوله فيما بعد ـ يعتبر إسهاماً طيباً من الدمشقي في تكوين نظرية التجارة الدولية. وفيه إشارة إلى بعض ما يخلقه التاجر من منفعة مكانية للسلعة.

استثناء قانون الطلب، السلع المظهرية.

إن السلع المظهرية هي تلك السلع التي تقتني وتطلب للمباهاة والتظاهر بها والتفاخر بعدم تمكن الغير من الحصول عليها. ومثل تلك السلع يقل الطلب عليها بانخفاض سعرها ويزيد بزيادته، خروجاً على قانون الطلب. يقول الدمشقي: «والجواهر الثمينة ترغب في اقتنائها الملوك والسلاطين لعظم ثمنها، والمباهاة بها عند العامة»[2]. وفي عبارة أخرى «والملوك ترغب في اقتناء الأحجار الكبار من الزمرد لعدمها عند العامة وقلتها»[3]. وفي عبارة له «لا يكاد كثير من

(*) يقصد بذلك أن مبلغ القيمة المتوسطة يتحدد بالمكان الموجودة به السلعة.

1) ص٢٨.
2) ص٣١.
3) ص٣٤.

الملوك يرغب في لبس الفيروزج لأجل أن العامة تكثر من التختم به»[1]. وفي عبارة أخيرة له: «اعلم يا أخي أن العقيق من أحسن الجواهر المليحة لولا كثرته، وهان عند الملوك لاقتدار العامة عليه، فهم لا يتخذون إلا ما كان حجراً كبيراً منه فيقتني على حكم الاستطراف(۞) والوجود، فإن العامة لا تتمكن من ذلك»[2].

ارتباط الطلب: من المعروف في مبادئ علم الاقتصاد أن للعديد من السلع علاقات ببعضها ومن ثم فإن الطلب على بعضها قد يؤثر أو يتأثر بالطلب على بعضها الآخر. أو بعبارة أخرى فإن أسعار بعضها كثيراً ما تؤثر طرداً أو عكساً في أسعار البعض الآخر. وقد أشار الدمشقي إلى شيء من ذلك. فنراه يشير إلى طلب بعض السلع الإنتاجية عندما يكون هناك طلب متزايد على السلع الاستهلاكية التي تنتجها، مما يذكرنا بفكرة الطلب الذاتي والطلب المشتق. ومن أقواله في ذلك: «وأما المزارع والأرحية ـ السلع المنتجة للغذاء ـ عند الرخص وتكامل الرخاء...»[3].

لغز القيمة

هناك مشكلة حيرت اقتصادي الغرب ردحاً طويلاً من الزمن حتى أطلقوا عليها «لغز القيمة» ومفادها أن الماء مع ضرورته قليل القيمة، والماس مع قلة أهميته مرتفع القيمة. فكيف يفسر ذلك؟ وبعد مزيد من الجهد تمكنوا من حلها

---

١) ص٣٤

۞) أي التفرد.

٢) ص٣٥.

٣) ص٨٤.

عن طريق النظرية الحدية، فمرجع انخفاض قيمة الماء مع ضرورته هو كثرته، ومرجع ارتفاع قيمة الماس مع عدم أهميته هو ندرته. ونحن لا ندعى أن تلك المشكلة بهذا العمق والتعقيد قد طرحت على فكر الدمشقي وتعرف على حلها، ومع ذلك فقد تناول ما يمكن اعتباره الخطوط العامة لها. ومن ذلك إشارته إلى أن العقيق من أحسن الجواهر المليحة لولا كثرته. فكثرة العقيق جعلته، رغم ما فيه من صفات جيدة مطلوبة، جعلته الكثرة قليل القيمة. وإذا كان هذا شأن العقيق وكثرته فإن الكثير من المعادن اكتسبت قيمتها العالية من ندرتها في معادنها[1].

إذن تتوقف القيمة التبادلية للسلعة لا على منفعة السلعة الكلية، بل على كثرتها وقلتها، أو بعبارة أدق على منفعتها الحدية، التي تقل بكثرة وحدات السلعة.

البذور الأولى لنظرية التجارة الدولية في فكر الدمشقي

مهما قيل من تفسير وتحليل لقيام التجارة الدولية فإن الأمر يعود في النهاية إلى اختلاف أسعار السلع في البلدان المختلفة، وطبيعي أن أسعار السلع إنما تتفاوت نتيجة لاختلاف الدول في مدى توفر عناصر إنتاج السلعة. ومهما يكن من أمر فإن وجود تفاوت سعري بين البلدين مقدمة ضرورية لقيام تجارة بينهما في تلك السلعة. بل إنه لابد من إضافة تكلفة النقل والشحن وكذلك مقدار ما هنالك من رسوم جمركية إلى سعر السلعة في البلد التي يراد الاستيراد منها، ثم بعد ذلك تقارن تكلفتها بسعرها في البلد التي يراد الاستيراد لها، فإذا ما كان

١) ص٣٣.

هناك فرق بأن قل عن سعرها في البلد الأخيرة أمكن للتجارة أن تقوم بين الدولتين. وإلا فلا.

وإسهامات الدمشقي في ذلك تتبلور في ناحيتين: أولاً إشارته إلى اختلاف قيم السلع وأسعارها في البلدان نتيجة لاختلاف البلدان في مدي وفرة عناصر الإنتاج بها. وقد أشرنا إلى عبارته في ذلك سلفاً. وثانياً تأكيده على ضرورة دراسة الأسعار ومصاريف الشحن والنقل والرسوم الجمركية ثم مقارنة ذلك بسعر السلعة في بلد المستورد، وفي ذلك يقول: «ثم يستحب له أن يستصحب معه رقعة بأسعار جميع البضائع في البلد الذي يريد العود إليه مما يجلب [يستورد] من تلك الجهة، فإذا أراد أن يشتري شيئاً رجع إلى الرقعة [السجل السعري] فنظر الفرق بين سعره في هذه وسعره في تلك البلدة وأضاف إليه ما يحتاج من المؤن التي تلزم إلى حين الوصول، ثم يضيف إلى ثبت الأسعار ثبتاً بمكوس البضائع [رسومها وضرائبها] فإن مكوسها تختلف في سائر البلدان، ثم يميز الفائدة»[1]. مقولات تجمع بين التقرير والتوجيه، والدمشقي بذلك يجعل من نشاط الاستيراد مجالاً خصباً للفكر والدراسة، أي يجعل منه عملاً علمياً يتوقف نجاحه على الدراسة والمعرفة.

فكرة التوازن

من الفروض الأساسية التي تقوم عليها النظرية الاقتصادية فرضية الرشد الاقتصادي، وتترجم هذه الفرضية بالسعي لدي الوحدة الاقتصادية، استهلاكية كانت أو إنتاجية، لتحقيق مبدأ الحد الأقصى، من الإشباع أو الأرباح. وتري

١) ص٧٤.

النظرية الاقتصادية أن الوحدة الاقتصادية عندما تحقق ذلك فإنها تصبح متوازنة مستقرة.

ويترجم مبدأ الحد الأقصى في ضرورة توزيع الدخل أو النفقات على السلع أو عناصر الإنتاج بالصورة التي تحقق أقصى قدر من الإشباع أو الأرباح.

وقد عبر عن تلك الفكرة شيخنا في عبارته البسيطة التالية: «وأما سوء التدبير فأن لا يوزع نفقته في جميع حوائجه على التقسيط والاستواء، حتى يصرف إلى كل باب منها قدر استحقاقه، فإنه متى لم يفعل ذلك وأسرف في واحد وقصَّر في آخر لم تتشاكل أموره ولم تنتظم أحواله ولم يشبه بعضها بعضاً»[1].

والترجمة الاقتصادية الحرفية لهذه العبارة لا تتجاوز أن سوء التدبير «عدم الرشد الاقتصادي» الذي يبعد الوحدة الاقتصادية عن تحقيق مبدأ الحد الأقصى أو وضع التوازن يكمن في عدم توزيع الدخل أو النفقات على السلع بالصورة التي تحقق تساوى المنافع الحدية لتلك السلع مقارنة بأسعارها، ويكون ذلك بالمغالاة في الإنفاق على بعضها، والتقصير في الإنفاق على البعض الآخر، ومن ثم لن تتحقق المساواة بينها، ولن تستقر أحوال الوحدة الاقتصادية. ونراه في عبارة أخرى يؤكد على فكرته هذه قائلاً: «احذر أن تخرج من يدك درهماً حتى ترى في يدك ما هو خير منه»[2]. أليس مدلول تلك العبارة البسيطة أن الوحدة الاقتصادية من مصلحتها أن تنفق طالما كان العائد أكبر من النفقة، وتستمر في ذلك حتى يتساوى العائد مع المنفق.

---

١) ص٨٢.
٢) ص٨٨.

أليست هذه هي ببساطة ركيزة التوازن التي تمثل حيزاً مرموقاً في النظرية الاقتصادية؟ وإذن فإن تحقيق الحد الأقصى في ضوء هذا التحليل يعتبر هدفاً مطلوباً. هذا تقرير من الدمشقي للواقع، لكن ماذا عن توجيهه أو السياسة أو النهج الذي ينصح ويشير به؟ هناك عبارة أخرى ذكرها الدمشقي في هذا الصدد تكمل رؤيته لهذا الموضوع وهي قوله: «وليعلم أن إفراط الحرص في طلب الفائدة. الربح. ربما كان سبب الحرمان وأن شدة الاجتهاد في طلب الربح طريق إلى الخسران»[1].

وإذن فالمطلوب الاعتدال في طلب الربح، وعدم المغالاة فيه. وقد بين أن ذلك السلوك المعتدل هو الجدير بتسميته تجارة أو سلوكاً اقتصادياً رشيداً، فيقول: «وبمثله تكون التجارة لأن من اشتد حرصه عمى عن جميع مراشده وفقد الحكمة ومال إلى الهوى وعدل عن حكم العقل، وخير الأمور ما سر عاجله وحسنت عاقبته»[2].

ويعود فيركز على تأثير العوامل الأخرى غير الحد الأقصى من الأرباح في أعمال المؤسسة ونموها واستمراريتها، من أمثال المسامحة والصدق، فيقول: «ويجب على التاجر أن يعتمد المسامحة في البيع، فإنها أحد أبواب المعيشة ومجلبة للرزق، وذلك بأن يقرر التاجر في نفسه إذا ربح ديناراً واحداً مثلاً كان نصفه موقوفاً على المسامحة إما في وزن أو نقد أو هبة لواسطة أو حطيطة إن سأل المشترى فيها، فإن المشترى إنما باله وذهنه مصروف إلى ذلك. فإن كان التاجر شرها وقال في نفسه قد فرطت في البيع بربح دينار ولو كنت شددت لكان

١) ص٦٦.
٢) ص٦٦-٦٧.

اربحني ديناراً وربعاً، لأنه راغب في الشراء، ولكن الرأي الآن أن أستوفي الوزن جداً واستخرجه راجحاً واستجيد النقد وأتحكم فيه ولا أدفع لسمسار ولا لواسطة شيئاً، فإذا حدثته نفسه بذلك وفعله وقع الاختلاف، إذ كانت الضمائر متباينة، وانصرف المشترى عنه ففاته الجميع»[1].

إذن يمكن القول إن نظرة الدمشقي في مسألة التوازن وتحقيق الأرباح تقوم على أساس أن الوحدة الاقتصادية عليها أن تحقق التوازن، وأن تحقق الرشد الاقتصادي، وأن تستهدف القدر المعقول من الأرباح ناظرة إلى العوامل الأخرى الحاكمة. مثل البقاء في السوق وحجم المبيعات. ولشد ما يثير القارئ هنا أن هذا هو ما انتهى إليه الفكر الاقتصادي المعاصر حيال مسألة سلوك المنتج وتوازنه.

النمو الاقتصادي

لم يقتصر الفكر الاقتصادي للدمشقي على الجانب النظري أو التحليلي وإنما تعداه إلى تناول القضايا التطبيقية وإبداء الرأي فيها. ومن أهم هذه القضايا التي أثارها وتناولها ما نصطلح على تسميتها اليوم بالتنمية الاقتصادية. وعلى حد علم الباحث فإن الدمشقي في تناوله لقضايا التنمية لم يسبق. وفي تناوله لهذا الموضوع قد أثار العديد من المسائل والقضايا، مثل رأس المال وضرورة تواجده والمحافظة عليه، وتخصيص الاستثمارات ومجالات الاستثمار والفائض الاقتصادي، وضوابط الإنفاق، وغير ذلك من قضايا التنمية.

١) ص٦٧.

ومن يقرأ في الأدب الاقتصادي المعاصر يجد أسماء ذات شهرة في موضوع رأس المال والفائض، نذكر منهم نيركسه، بول باران، شارل بتلهايم، ودوزنيري وغيرهم. وبالطبع فلا أحد يدري شيئاً من أمر الدمشقي الذي سبق كل هؤلاء بقرون متطاولة متناولاً تلك المسائل تناولاً علمياً أصيلاً.

وفي الفقرات التالية نستعرض فكر الدمشقي تجاه تلك المسائل.

التحبيب في الغنى والتنفير من الفقر

تناول الدمشقي هذه المسألة بلغة عصره، واليوم نجد مراجع التنمية تكاد تجمع على تناول مساوئ التخلف الاقتصادي وسوء آثاره. والاختلاف بين هذين التناولين هو اختلاف صياغة وزمان ليس إلا.

ونحن نقدر للدمشقي اتجاهه هذا في ذلك العصر الذي شاعت فيه روح الزهد والتواكل وتعمد الفقر والرغبة عن الغنى. يقول في إحدى عباراته: «الغنى ينبئ عن خلال شريفة ويخبر عن خصال كريمة جداً، وذلك إن تُوُهم غنى الرجل موروثاً أخبر عن نغمة قديمة ونسبة «نسب» كريمة، وإن توهم مكتسباً أخبر عن همة عالية وعقل وافر ورأي كامل، وذلك أن الضعيف في الرأي والتدبير يفرق المال المجتمع، فمتى يظن بصاحبه جمع المفترق واكتساب ما ليس له أصل، وإن توهم ذلك مجتمعاً من جوائز الملوك ومعادن السلطان أنبأ عن جلالة قدر ونباهة ذكر وأصالة رأي. وإن توهم باتفاق ومصادفة من غير قصد إليه أنبأ عن سعادة جد ويمن طائر. ولو لم يكن في الغنى إلا أنه من صفات الله عز وجل لكفى فضلاً وشرفاً عظيماً»[1].

١) ص١٩ وانظر أيضاً ص٩٤.

بهذه العبارة البسيطة وقف الدمشقي تجاه تيار من الزهد والتواكل والتكاسل، والركون إلى الفقر وعدم السعى إلى الغنى، مبيناً أن الغنى بأى سبب مشروع يدل على صفات كريمة ممدوحة للفرد. ونسجل له هذه المقدرة على الإحاطة والتفصيل وتتبع أسباب الغنى. ونسجل له أكثر تأكيده على أن عملية اكتساب الأموال تتطلب رجاحة عقل وفكر ورأى، وكذلك المحافظة على المال، وإشارته إلى أن ضعيف الرأى والتدبير ليست لديه مقدرة على المحافظة على المال، ناهيك عن إيجاده واكتسابه. ونسجل له أكثر وأكثر ربطه عملية الغنى بالبعد الديني، فهو صفة من صفات الله. ومن ثنايا عبارته هذه ندرك كيف أكد شيخنا الدمشقي في عملية التنمية على الإنسان فهو الذي يوجد المال وهو الذي يحافظ عليه، وهو أيضاً الذي يضيع الأموال ويهدرها.

ووجهة نظره في الأموال وأهميتها وعدم إمكانية الحياة بدونها مهما كانت نظرة الفرد لها يوضحها في عبارة له: «لابد من العناية بصيانة المال وحفظه، إذ هو العدة على اتساق التدبير. والراغب في الدنيا والزاهد فيها لا يستغينان عن طلبه»[1]. ويضع في ذلك تعميماً مهماً «لا فقير أفقر من غنيٍّ يأمن الفقر»[2].

وإذا كانت الأموال على هذه الدرجة من الأهمية فكيف تكتسب؟

طرق تحصيل الأموال

أرجع الدمشقي أسباب الحصول على الأموال إلى مصدرين؛ أولاً ما كان من طريق القصد والطلب، وثانياً ما كان من طريق المصادفة. وقد مثل لحصول

١) ص٨٥.
٢) نفس المكان.

الأموال عن طريق المصادفة بالمال الموروث وبأي مال يأتي عفواً بلا قصد وتدبير.

وأما تحصيل المال بطريق القصد والطلب فهو ينقسم إلى أقسام: اكتساب مغالبة، واكتساب احتيال، واكتساب بأمر مركب من مغالبة واحتيال.

ويقصد الدمشقي بالاكتساب عن طريق الاحتيال ما لا نقصده نحن الآن في عبارتنا، بل ما كان نابعاً عن ممارسة طريقة من الطرق المشروعة، مثل الصناعة والتجارة، أي اكتسابه عن طريق ممارسة حيلة أو وسيلة من وسائله. والشكل التالي يترجم حرفياً ما قاله الدمشقي في هذا الصدد. مخافة الإطالة في نقل عباراته[1].

١) ص٥٩.٦٤.

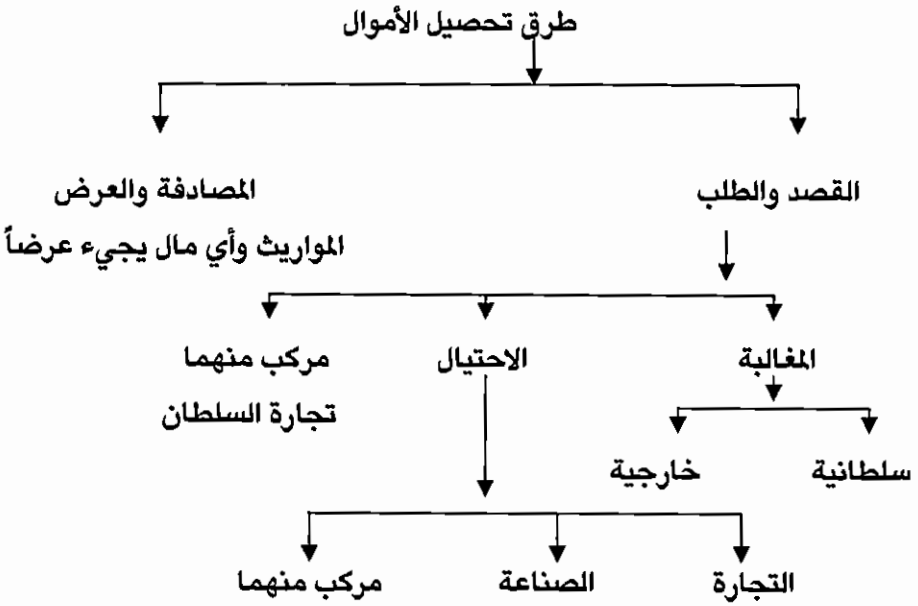

وفيما يلي نعرض بإيجاز لمفاهيم وأبعاد هذه الطرق كما يراها الدمشقي:

١ـ ذهب الدمشقي إلى أن «جميع أسباب حصول الأموال تأتي من جهتين؛ إحداهما من طريق القصد والطلب، والثانية من طريق المصادفة والعرض»، وهو يعنى بالأموال المتحصل عليها من طريق المصادفة والعرض كل مال يحصل عليه الإنسان عفواً وعرضاً مثل المواريث.

٢. من طرق الحصول على الأموال قصداً وإرادة اكتساب الأموال عن طريق المغالبة. وهو يقصد بذلك الأموال التي يتم الحصول عليها عن طريق سلطة الدولة مثل الضرائب والرسوم والصدقات. أو يتم الحصول عليها بطريق النهب والسرقة والاختلاس.

٣ـ قسم طرق الاحتيال في الحصول على الأموال إلى التجارة والصناعة

والمركب منهما. وقسم الصنائع إلى صنائع علمية مثل الفقه والنحو والهندسة، وصنائع عملية مثل الحياكة والفلاحة، وما جرى هذا المجرى، مما لا يحتاج في إدراكه إلا إلى كثرة المشاهدة والدربة فيثبت رسوم ذلك في نفسه وإلى صنائع عملية وعلمية مثل الطب.

وقسم التجارة إلى ثلاثة أصناف. نعرض لها عند تناولنا لفكر الدمشقي الإداري. وأما الطرق التي تجمع بين الصناعة والتجارة فمثل لها بالعطارة والبزازة.

٤ـ طرق تحصيل الأموال التي تجمع بين المغالبة والاحتيال وهي «كتجارة السلطان التي تكون فيها الطروح والابتياع والبيع الذي لا يقدر أحد أن يزيد عليه في حال الشراء ولا يمنع من تحكمه في البيع»[١].

ولا يقتصر هذا الطريق من الاكتساب على تعامل الحاكم فقط بل يتعداه إلى تعامل ذوى الجاه العريض مع بقية الأفراد فإن ذلك هو الآخر فيه «منع العامة من البيع والشراء لما يحتاجون إلى بيعه وشرائه»[٢].

وربما كانت هذه المسألة من أكثر المسائل المثارة هنا فائدة، فقد أبعد الدمشقي هذه الأساليب من الأساليب العادية لاكتساب الأموال رغم ما فيها من مظاهر المعاملة، فهي في حقيقتها اكتساب بطريق المغالبة. وقد وقف منها الدمشقي موقف الرفض والتنفير، لما يترتب عليها من سوء الآثار الاقتصادية. وهو بذلك يكون قد سبق ابن خلدون فيما ذهب إليه تجاه هذه القضية. يقول الدمشقي: «قال بعض الحكماء إذا شارك السلطان الرعية في متاجرهم

١، ٢) ص٦١.

هلكوا»[1]. وللحق فإن تناول ابن خلدون لتلك المسألة كان أكثر تحليلاً وتفصيلاً وأقرب إلى الدقة. وقد يكون عذر الدمشقي في ذلك أنه تناولها في كتاب سماه بنفسه إشارة ومختصراً وموجزاً.

رأي الدمشقي في مراتب وأفضليات الصناعات والأعمال

ذهب الدمشقي إلى أن العلوم والصنائع و الأعمال وإن كانت كلها حسنة ومطلوبة إلا أنها تتفاضل فيما بينها. يقول: «الصنائع مختلفات، ولها درجات متباينات، فمنها ما يرفع أهله ويشرفهم ويغنيهم عند المساجلة والمكاثرة عن كريم المناسب وشريف المناصب، ومنها ما يضع المحترفين به أشد الضعة، ويحملهم أقبح الخمول، حتى لا يكون لأحد منهم نظر في منزلة ولا كفاءة في مناكحه.. فالعلم بالصنائع والعلوم على الإطلاق حسن لكن بعضها أفضل من بعض»[2].

معايير الأفضلية

ذهب الدمشقي أن معايير أفضلية صناعة أو علم على آخر ترجع إلى معيارين: أولاً موضوع الصناعة والعمل والعلم. والثاني ثمرة الصناعة وغايتها.

ولنستمع إلى الدمشقي يعرض لنا ذلك «ويجرى التفاضل بينها من وجهين: وهما من قبل موضوعها، ومن قبل غايتها. مثال ذلك قولنا الطبيب أفضل من النجار. بيان ذلك أن موضوع الطبيب الذي ينظر فيه ويبين أثر صناعته أبدان الناس، وموضوع النجار الذي ينظر فيه ويبين أثر صناعته الخشب. وأبدان

---

١) ص٦١.
٢) ص٦٢.

الناس أفضل من الخشب. وأما من قبل الغاية فإن غاية الطبيب حفظ الصحة الموجودة وإعادة الصحة المفقودة، وغاية النجار تأليف الخشب على الصورة القائمة في نفسه كالسرير والباب. وحفظ الصحة على الأبدان أفضل من عمل الباب والسرير، والنجار لا ينتفع به في الوقت الواحد إلا واحد من الناس والطبيب ينتفع به في الوقت الواحد الجماعة الكثيرة من الناس. وبهذا المثال يقع التفاضل في سائر الصنائع»[1]. ونترك التعليق على موقف الدمشقي هنا إلى أن ننتهي من عرض موقفه من تفاضل الصناعات.

رأي الدمشقي في الصناعات العملية «المهن»: ذهب الدمشقي إلى أن تلك الصناعات إنما تؤمن لصاحبها أدنى مستوى معيشي ممكن، فهي من حيث الأثر الاقتصادي تعتبر أعمالاً غير مربحة، وهي كذلك على المستوى الاجتماعي. يقول الدمشقي: «وأما الصنائع العملية، وهي المهن فقد قيل قديماً الصناعة في الكف أمان من الفقر وأمان من الغني، وذلك أن الصانع بيده لا يكاد كسبه يقصر عن إقامة ما لا بد له منه، ولا يكاد كسبه يتسع لاقتناء ضيعة أو عقد نعمة، وأيضاً فإنه مع ذلك إذا ميز الناس دخل في أدون طبقاتهم»[2] وقد يكون الدمشقي في هذا الموقف واصفاً لواقع قائم ليس إلا، دون أن يكون هناك تقويم لهذا الواقع. وإلا كان مخطئاً، فليس بالضرورة في كل الأحوال أن يكون ما قاله الدمشقي في المهن صحيحاً.

الصنائع الحقيرة والمهينة في رأي الدمشقي: ذهب الدمشقي إلى أنها الأعمال والصناعات المضرة بالعقول والمضرة بالأجسام والمضرة بالأخلاق والقيم.

١) ص٦١.
٢) ص٦٣.

يقول الدمشقي: «وأما الصنائع التي كرهتها الحكماء الأخيار فمنها الصنائع المضرة بالعقول والآراء، وهي التي يخالط ذووها النساء والصبيان كثيراً، ومنها الصنائع المضرة بالأدمغة والأجسام، مثل معاناة الأشياء المتنة والسمك والغبار كصناعة الكيال والمغربل والذي يدق الكتان والأعمال الشاقة مثل حمل الأثقال وما شاكل هذا الأمر. والخِدم «الخدمات» المهينة التي تكسب العار، مثل من يعرض نفسه للسخرية والاستهتار»[1].

هذه هي رؤية الدمشقي للصناعات والأعمال ومراتبها. ويمكن أن نتفق معه في جملة ما قاله، خاصة في تركيزه على معيار الآثار الاجتماعية العامة للصناعة والعمل. وكلما كان النفع الاجتماعي للعمل أكبر كان أفضل، وكذلك كلما كان موضوع العمل والصناعة أهم كان أفضل من غيره. ولا يعنى هذا تحقير الأعمال الأخرى غير الضارة، وإنما كل ما يعنيه أنها تحتل رتبة أقل. ولا شك أن ذلك أمر معترف به اقتصادياً بل وشرعياً، فهناك المصالح الضرورية والمصالح الحاجية والمصالح التحسينية. وهي متفاوته الأهمية. ولاشك أيضاً أنه إذا ما خيرنا بين المحافظة على الصحة أو إعادتها وبين صناعة سرير أو مقعد لاخترنا الأولى. والدمشقي بذلك يمهد إلى ضرورة اتباع الأولويات عند تزاحم الصناعات وتطامن التمويل، وعجز العمالة.

أما عن تعرضه للصناعات المضرة فقد كان موفقاً فيه إلى حد كبير، خاصة في عصره، حيث لم يكن هناك ما يعرف حالياً بالأمن الصناعي، والذي مازال غائباً في الدول المتخلفة.

---

١) ص٦٣. ٦٤.

ولم ينفرد الدمشقي بتصنيف الصناعات إلى شريفة ومهينة، لأن العلماء قد ميزوا بين الحرف الشريفة والحرف دنيئة. ولا يعني ذلك التنفير المطلق من المهن الدنيئة. لكن المقصود تبيان الواقع من جهة، وتحرى الأفضل من جهة أخرى.

الفائض الاقتصادي

نالت مسألة الفائض الاهتمام الوافر لدي الدمشقي. فقد بين أن الفائض هو عماد رأس المال، ودعامة النمو والتقدم، وأنه إذا ما فقد على المستوى الفردي أو المستوى القومي فلا نمو ولا تقدم، بل ولا بقاء على الحال الراهنة، بل تدهور واضمحلال.

ولشدة اهتمامه بهذا الموضوع درس الاحتمالات المتعددة التي قد تكون عليها حالة الفرد أو المجتمع تجاه الفائض، مبيناً أن هناك احتمالات ثلاثة:

فقد يكون الدخل مساوياً للاستهلاك، أي أن س = د

وفي تلك الحالة لن يكون هناك فائض، ولن يتحقق تقدم، بل سيفنى رأس المال ذاته.

وقد يكون الدخل أقل من الاستهلاك، أي أن س أكبر من د، وتلك الحالة ترتب آثاراً أكثر سلبية من الحالة الأولى.

وقد يكون الدخل أكبر من الاستهلاك، أي أن س أصغر من د، وتلك هي الحالة الوحيدة التي يتكون فيها الفائض، ومن ثم يمكن التقدم والنمو.

وهذه هي عبارة الدمشقي «حفظ المال يحتاج إلى خمسة أشياء: أولها ألا ينفق أكثر مما يكتسب. فإنه متى فعل ذلك لم يلبث المال أن يفنى ولا يبقى منه البتة. حتى إن رجلاً كان رأس ماله خمسمائة دينار، وكان ربحه في كل عام خمسمائة

دينار، وكانت نفقته في كل سنة خمسمائة دينار. فوقع منه تفريط في سنة واحدة بزيادة دينارين من النفقة، فخرج من رأس ماله وافتقر بعد تسع سنين، حتى لم يبق له شيء البتة، واعتقل في حبس القاضي على دنانير بقيت عليه مما أنفق. بيان هذه القصة أنه ضاع منه في أول سنة ديناران وفي الثانية أربعة دنانير، وفي الثالثة ثمانية دنانير، وفي الرابعة ستة عشر ديناراً، وفي الخامسة اثنان وثلاثون ديناراً، وفي السادسة أربعة وستون ديناراً، وفي السابعة مائة وثمانية وعشرون ديناراً، وفي الثامنة مائتان وستة وخمسون ديناراً، وفي التاسعة خمسمائة وأثنا عشر ديناراً. الثاني ألا يكون ما ينفق مساوياً لما يكسب، بل يكون دونه، ليبقى عنده لنائبة لا تؤمن أو آفة تنزل أو وضيعة فيما يعانيه إن كان تاجراً أو جائحة على غلته وثماره، وما شاكل ذلك. وليس ما ذكرته على أن يقاس كسبه يوماً بيوم بما ينفقه فيه. لكن يقيس عاماً بعام، ونحو ذلك من الزمان الذي فيه طول، ويضرب خير الأمر بشره، فإن «الكسب تارة يبرد ويقل ثم يعود إلى مثل ذلك الدور أو أقل أو أكثر. وهذه سبيل النفقات، فربما نقصت وربما زادت بحوادث غير مستمرة. فافهم ذلك هداك الله إلى الخير»[1].

هذه عبارة الدمشقي، وفيها تجلت عبقريته التحليلية تجاه مشكلة تعد في عصره، بل وفي عصور لاحقة طويلة جدِ متقدمة. لاحظنا أنه أكد بقوة على ضرورة أن يكون الاستهلاك أقل من الدخل. وبين بوضوح كامل مضار الحالة العكسية وهي كون الاستهلاك أكبر من الدخل، مؤكداً على أن ذلك يحيق برأس المال نفسه خلال عدة أعوام. ومن مثاله الذي ضربه تنكشف لنا ملامح

١) ص٨٠-٨١.

الدمشقي الرياضية. إذ يتبين من مثاله أنه كان على دراية بما يعرف حالياً في الرياضيات بالمتوالية الهندسية. ألا يعد ذلك إرهاصاً مبكراً لاستخدام الاقتصاد للأداة الرياضية في تحليله؟

ونلاحظ من عبارته أيضاً دقته في أخذ الفترة الزمنية وليست لحظة واحدة في الحسبان عند تقدير كل من الدخل والاستهلاك. فلا يقارن دخل يوم بنفقة يوم، فقد يزيد الدخل في يوم عن يوم، وقد يحدث ذلك بالنسبة للاستهلاك. وإذن فعند المقارنة بين الدخول والنفقات تؤخذ فترة زمنية معقولة تتخللها عادة فترات وفرة وفترات قلة في الدخل وفي النفقة.

ثم تجرى عملية المتوسطات فنحصل على متوسط الدخل خلال الفترة ومتوسط الاستهلاك. وفي ضوء ذلك يجرى السلوك على أساس أن يكون الاستهلاك أقل من الدخل.

وقد حلل أهمية عدم الاقتصار على مساواة الدخل بالاستهلاك. لأن مساواتها تعنى عدم التأمين ضد ما قد يقع من أحداث ووقائع غير محسوبة.

بهذا أوصلنا شيخنا الدمشقي إلى ضرورة تكوين الفائض في إنجاز النمو والتقدم.

الموازنة العامة

في الواقع، عبارة الدمشقي السابقة ربما غلب عليها الطابع الجزئي، الذي يتناول الوحدات الاقتصادية الصغيرة كلا على حدة، وإن كانت في حقيقة الأمر تنطبق على الاقتصاد الجزئي وعلى الاقتصاد الكلي. ومع ذلك فقد وجدنا الدمشقي يحرص على تناول الاقتصاد الكلى تناولاً صريحاً ومباشراً، مطبقاً عليه

نفس القانون الذي سلكه في الاقتصاد الجزئي. من حيث ضرورة تكوين الفائض على المستوى القومي، فيقول: «اعلم أن حاصل المملكة .دخلها أو إيراداتها .إذا كان بإزاء مؤنها .أي موجهاً كلياً للنفقات الجارية .كانت كالسفينة وسط البحر الذي قد أحكم أمرها على هدوء ولم يؤمن عليها من الغرق في اهتياجه، وإذا كان حاصلها دون ما يلزم لها حملت قومها على فتح المماطلة وعدلت بهم عن تدبير أمرها في المطالبة بالعاجل منها، وأخطرت ـ خاطرت ـ بدمائهم وأموالهم، وكان ما يجرى من سعيهم مفسداً لأمرهم في مستقبل الزمان. وهذا أقبح ما يستعرض. وأما إن كان حاصلها أكثر مما يلزم لها فأوضح صلاحاً من أن يحتاج إلى تمثيل أو تعديد ، فقد شبه بعض متقدمينا ما كان حاصله أكثر مما يلزم بأجساد الأحداث .أجسام الأطفال، التي توجد بالنمو الزائد على ما كنت عليه، وما كان حاصله مكافئاً لما يلزم له بأجساد الكهول، التي قد ارتفع منه مقاومة صور الانحلال، وما كان حاصله مقصراً عما يلزم له بأجساد من هرموا من المشايخ، فإن الانحلال مستولٍ عليها والتماسك بعيد منها، وكما أن الأجساد الهرمة قريبة من الموت والبلى فكذلك الأموال التي ما يخرج منها أكثر مما يستفاد قريبة من الفناء»[1].

هذا هو الفائض الاقتصادي وأهميته على كل من المستوى الجزئي والمستوى الكلي كما يراه الدمشقي. ومعلوم أن الفائض يتوقف على كل من الكسب أو الدخل أو الاستثمار والإنتاج كما يتوقف على الإنفاق.

١) ص٩٥.

فإذا أردنا تكثير الفائض، بل وإيجاده فلابد من قيام استثمار وإنتاج على أفضل صورة. ولابد من وضع ضوابط للإنفاق.

فما هي رؤية الدمشقي للاستثمار؟ وما هي رؤيته للإنفاق وضوابطه؟

ضوابط الاستثمار

تناول الدمشقي بعض ضوابط الاستثمار، ومنها:

١ـ حسن اختيار موطن الاستثمار[١]. بتوفيق نادر وعبقرية استثمارية فذَّة التفت الدمشقي إلى أهمية وخطورة وجود الموطن الاستثماري الصحيح. وهو بذلك يفتح الباب، ربما لأول مرة أمام المستثمرين، لما بات يعرف بالبيئة الاستثمارية. وضرورة أن تكون موائمة، وأن تؤخذ جيداً في الاعتبار عند اتخاذ القرار المكاني للاستثمار. مشيراً إلى أهم العناصر الحاكمة والمحددة في هذا الشأن والتي تتمثل إجمالاً في العدل والأمن والفرص الاستثمارية. ومن خلال هذه المعايير تصنف الأماكن إلى أماكن جاذبة للاستثمارات، وأماكن طاردة لها. والدمشقي بذلك يشدد على صلاحية النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم ودوره الحاسم في جذب الاستثمارات.

٢ـ ضرورة توفر مستلزمات المشروع. بمعنى أن تكون كافة عناصر الإنتاج متوافرة قبل أن يقدم الفرد على توظيف ماله في هذا المجال. وبعبارة أخرى ضرورة الدراسة المسبقة للإمكانات ومقارنتها بالمستلزمات الفعلية. حتى لا يدخل الفرد أو الدولة في مشروع ثم يتضح بعد ذلك أن مستلزماته أكبر من الإمكانات المتاحة. يقول الدمشقي: «الثالث مما يحتاج إليه في حفظ المال أن

١) ص٧٣.

يحذر الرجل أن يمد يده إلى ما يعجز عنه وعن القيام به، مثل من شغل ماله في قرية يعجز عن عمارتها أو في ضياع متفرقة لا يمكنه مباشرتها، وليس عنده أعوان ولا كفاة يقومون له بها، أو يتخذ من الحيوان ما تجاوز النفقة عليه مقدار ماله.. ومن تعاطى ما تجوزه طاقته كان خليقاً أن يفوته الربح، فضلاً عن أن يذهب رأس ماله»[1]. إذن لابد من الدراسات المسبقة لمستلزمات المشروع والتدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

٣ـ ضرورة دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، وتقدير الإيراد المتوقع منه. وبعبارة أخرى لابد من إجراء الدراسات التسويقية للمشروع قبل البدء فيه. يقول الدمشقي: «والرابع مما يحتاج إليه في حفظ المال ألا يشغل ماله بالشيء الذي يبطئ خروجه عنه، وإنما يكون ذلك مما يقل طلابه لاستغناء عوام الناس عنه.. مثل كتب الحكمة التي لا يطلبها إلا الحكماء والعلماء، وأكثرهم فقراء، وهم مع ذلك قليل، وما يجري هذا المجرى مما يقل طالبه»[2].

وهذه العبارة للدمشقي ـ شأن بقية عباراته ـ تفصح لنا عن مدى مقدرة الدمشقي على السيطرة على موضوع بحثه فهو لا يتكلم في قضية إلا ويضرب أمثلة لها.

وقد أفادتنا أن الدمشقي كانت لديه دراية كافية بما هو معروف حالياً في الأدب الاقتصادي بظروف الطلب، ومنها عدد المستهلكين، ودخولهم. فعندما تكلم عن التجارة في كتب الحكمة بين أن الطلب عليها قليل، لقلة عدد

١، ٢) ص٨١.

المستهلكين، وكذلك لتدني دخولهم. والمعروف أن سعة السوق تتحدد من خلال حجم المتعاملين وقوتهم الشرائية.

٤ـ هذا بالنسبة لتوظيف الأموال وتثميرها، أما بالنسبة لتوظيف الأعمال وضرورة حسن تشغيلها فيقول الدمشقي: «وأما إن كان الاكتساب بالأرزاق المقررة ـ المرتبات والأجور ـ كالكُتَّاب والجند ومن جرى مجراهم، أو كالصُنَّاع العاملين بأيديهم وأبدانهم، فالسياسة لهم في اكتسابهم مواصلة العمل والمناصحة فيه وأداء الأمانة، فإن أثر ذلك يظهر عليهم»[١].

يؤكد الدمشقي على ضرورة رفع إنتاجية العمل واستمراريته. فمن المهم مواصلة العمل، وكذلك المناصحة فيه وتأديته بأمانة وإخلاص. وذلك كله يعود بأثره على العامل نفسه فيزيد دخله.

٥. وقد أضاف الدمشقي بعداً آخر لرويته في الاستثمار مؤاده أهمية المحافظة على سرعة دوران رأس المال في السلع المنقولة أو رأس المال المتداول. وفي الوقت نفسه ضرورة التأني وعدم العجلة في التصرف في رأس المال الثابت. كأنه يريد أن يقول هناك من الاستثمارات ما يحسن سرعة دوران رأس المال فيها ومنها ما يحسن عدم ذلك. يقول الدمشقي: «والخامس مما يحتاج إليه في حفظ المال أن يكون الرجل سريعاً إلى بيع تجارته بطيئاً عن بيع عقاره، وإن قلَّ في ذلك ربحه وكثر ربحه في هذا»[٢].

١) ص٨١.
٢) ص٨٢.

٦. الدمشقي يحبذ الاستثمار في الأصول الثابتة من أراضي وعقارات. ويقول عن العقار: «وهو من أفضل الأموال مع العدل الشامل والأمن الكامل، لأنه يجرُّ مالاً - يدر دخلاً - بصناعة وبغير صناعة»[١]. ويقول عن الأراضي الزراعية: «وأفضلها ما قرب من البلاد الجامعة - المدن الكبرى - وكان جيد التربة، كثير الماء، قليل الخراج. الضرائب. مجاوراً لأهل السلامة»[٢]. ثم يأخذ في تفسير أهمية توفر هذه المواصفات. بما يجعلنا أقرب ما نكون إلى نظرية الريع. التي ظهرت متأخرة بعد ذلك على يد ابن خلدون ثم بعد ذلك بكثير على يد الكلاسيك.

هذا عن الفائض من حيث الدخل. فماذا عنه من حيث الإنفاق؟

ضوابط الإنفاق

إذا كان الدمشقي قد تناول قضية الكسب أو الإنتاج تناولاً مفصلاً فإن تناوله للإنفاق لم يقل عن تناوله للإنتاج. لقد تناول مجالات الإنفاق وكذلك قوانينه ثم علاقته بالإنتاج.

ومن خلال ما كتبه الدمشقي في هذا الموضوع يمكن القول إن معادلة الدخل والإنفاق هي على النحو التالي:

الدخل = الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق على الغير

وقد تناولنا الاستثمار في فقرة سابقة فماذا عن بقية مجالات الإنفاق؟

لقد وضع الدمشقي في ذلك ضوابط خمسة تكوِّن في مجموعها نظرية متكاملة في الإنفاق. وهذه هي عبارته في ذلك «أما إنفاق الأموال فينبغي أن يُحذر فيه خمس خصال: وهي اللؤم والتقتير والسرف والبذخ وسوء التدبير. فأما اللؤم

١، ٢) ص٥٣.

فهو يا أخي الإمساك عن أبواب الجميل «الإنفاق الاجتماعي» مثل مواساة القرابة والإفضال على الصديق، وتفقد ذوي الحرمات وتعاهد أبواب البر والصدقة على محاويج الناس. وكل ذلك على قدر الإمكان والوسع والطاقة. وأما التقتير فبالتضييق فيما لابد منه ولا مدفع له، مثل أقوات الأهل ومصالح العيال. وأما السرف فهو الانهماك في اللذات، واتباع الشهوات. وأما البذخ فهو أن يتعدى الرجل ما يتخذه أهل طبقته وطوره فيما يتغذى به أو ما عاساه أن يلبسه، طلباً للمباهاة. وأما سوء التدبير فأن لا يوزع نفقته في جميع حوائجه على التقسيط والاستواء، حتى يصرف إلى كل باب منها قدر استحقاقه، فإنه متى لم يفعل ذلك، وأسرف في واحد وقصَّر في آخر لم تتشاكل أموره، ولم تنتظم أحواله، ولم يشبه بعضها بعضا، ومن سوء التدبير أيضاً ألا يتقدم في اتخاذ الشيء الذي يحتاج إليه عند كثرته وإمكانه والأمن من فساد يعرض له، فيؤخر ذلك إلى حين تدعوه إليه الحاجة مع شدة الاضطرار فيأخذه كيفما اتفق، وبما كان من الأثمان، ويزول عنه حكم الاختيار، ومن سوء التدبير أيضاً أن يتقدم في اتخاذ ما يحتاج إليه لمدة يفسد فيها، كشرائه قبل أوان الحاجة إليه، أو يتلف بإهماله لصيانته وترك الحوطة عليه»[1].

هذه هي نظرة الدمشقي في الإنفاق وضوابطه. وبدلاً من أن نعلق عليها نترك للدمشقي أن يعلق بنفسه على سوء النتائج المترتبة على عدم الالتزام بضوابط الإنفاق. فيقول: «فاللئيم يؤتى من قبل جهله بالجميل وقلة معرفته بقدره وفضله. والمقتر يؤتى من قبل أنه لا يعرف أبواب الواجب، ويجهل العدل وما في تركه من نقص. والمسرف يؤتى من قبل إيثاره اللذة على صواب الرأي.

١) ص٨٢.

فاللئيم والمسرف ممقوتان عند الناس، لأنهما على طرف من الجور، والمسرف مذموم عند الخاصة بجهله وعند العامة بنوع من الحسد له، وصاحب البذخ أسوأ حالاً من الجميع، لأن اللئيم والمقتر وإن كان الناس يمقتونهما فإنهما على حال يرجى أن يحفظ معها مالهما. والمسرف وإن كان مذموماً فهو يربح التمتع بلذاته. وأما صاحب البذخ فلا مال حفظ ولا لذة التذل. وأسوأ منه حالاً من كان سيء التدبير، لأنه يؤتى من قبل أنه لا يعرف مقادير النفقة ولا أوقاتها»[1].

إننا جميعاً أفراداً وحكومات مدعوون ومطالبون بحسن الإصغاء والإنصات لمدلول تلك العبارة التي لم يقلها الدمشقي من باب التسلى وإثارة العواطف، وإنما هي نذير بسوء مغبة انحرافات اقتصادية في مجال إنفاق الأموال.

العلاقة العضوية بين اكتساب المال وتثميره وإنفاقه

بعد هذا العرض الموضوعي الدقيق الذي تناول به شيخنا موضوعاً اقتصادياً على درجة كبيرة من الأهمية، وجدناه يحلق بنا في مجال آخر كاشفاً بذلك عن مقدرة اقتصادية. فيوضح لنا بعبارة سهلة موجزة كيف تتعانق وتتفاعل الكميات الاقتصادية ويكمل كل منها الأخرى.

إن الحصول على المال فحسب لا يغنى شيئاً إذا لم يدعمه تثمير رشيد وإنفاق صائب. كذلك فإن إنفاق المال «استهلاكه» دون تثميره يعرضه للزوال السريع. وأخيراً فإن مجرد التثمير مع ترك الاستهلاك والإخلال بالإنفاق الاجتماعي لن يبقى هو الآخر على المال. تلك هي الفكرة المستقاة من عبارة الدمشقي التي تفصح لنا عن إسهام رائد في مجال التحليل والسياسة الاقتصادية.

---

١) ص٨٣.

ولنستمع إلى نص عبارته: «إذا لم يكتسب الإنسان ولم يكن له مال لم يعش ولم يعش به، وإذا كان ذا مال وذا اكتساب ولم يحسن القيام عليه أوشك أن يفنى، وإن هو أنفقه ولم يثمره لم تمنعه قلة الإنفاق من سرعة النفاد، كالكحل الذي لا يؤخذ منه إلا مثل الغبار ثم هو سريع النفاد. وإن هو اكتسب وثمَّر وأصلح وأمسك عن الإنفاق في أبوابه ومواضعه الواجبة حقاً كان فقيراً، كالذي لا مال له، ثم لا يمنع ذلك ماله أن يغادره ويذهب، حتى لا يدرك منه شيئاً كالحوض الذي لا يزال ينصب الماء فيه فإذا لم يكن له مغيض ومخرج خرج من أماكن شتى فذهب ضياعاً»[1].

الإنفاق وبعض الأنماط السلوكية والاجتماعية

لم تفت هذه القضية على شيخنا، فلقد ناقش بعض المفاهيم والظواهر الاجتماعية والسلوكية التي كانت قائمة في عصره، موضحاً دورها السلبي في عملية النمو والتقدم، من خلال ما تهدره من أموال في نفقات منحرفة كالسرف والشره والإنفاق على المعاصي. ومن ذلك:

تفنيده للمفهوم الذي كان سائداً لدي البعض من أن المال ما خلق إلا لإنفاقه والتمتع به في أي شيء، كذلك تفنيده للمفهوم الشائع من أنه كلما أنفق الإنسان مالاً عاد إليه مال آخر ثانية. أي بالتعبير الدارج عندنا «اصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب».

ولاشك أن شيوع مثل تلك المفاهيم بين الأفراد يدمر ما قد يكون هنالك من أموال، ويحول دون تكوين مدخرات، ومن ثم تحقيق تقدم وتنمية.

---

١) ص٨٦.

يقول الدمشقي: «واعلم أن أكبر آفات المال شيئان يعتقدهما الجاهل بقدره من ملاكه: أحدهما أن حق المال الإنفاق، وأن مالكه إن لم يصرفه فيما تتطلع إليه نفسه من شهواته في حياته وإلا حظي غيره بما بقي منه بعد وفاته. والثاني ما يرجوه من سرعة الخلف في إنفاقه. وهذان الاعتقادان فاسدان إلا في اليسير، لأنه ليس حق ما ملك من المال الإنفاق، فإن كان إنفاق ما تدعو الحاجة إليه حسن المعنى، لكن في المال قوة سماوية تصرف قلوب الناس إلى صاحبه وتحملهم على تعديله وتكميله والثقة به في جميع أموره ومتصرفاته، ومعه تنزيه صاحبه عن التذلل وصيانته من رق الحاجة، وإنما مثل المال لصاحبه كمثل فضل القوة للإنسان، متى احتاج إليها منعت منه، وإن استغنى عنها صانها إلى أوان المدافعة عنه ولم يتهيأ له العمل في إفسادها وإصلاحها وإخلافها. وليس من حق نعمة الله عزوجل عليه فيه أن يجعل ما جناه منه ذريعة إلى خلافه فيسلط عليه شهواته المؤذية ورذائله ولذاته المختلفة وبسطته، ولكنه يأنس بحسن مجاورته له، يصرف إلى ما اكتنفه من حقوق الله سبحانه وتعالى، فإن لحقه أجله لم يضره من صار إليه بعده. وأما التأميل بسرعة خلف ما ينفق منه فإنما يرجى عند إنفاق ما قاد الحق إلى إنفاقه، وتكفلت الشريعة بالمثوبة عليه في محنة تلحق صاحبه فيه أو إعانة لذوى فاقة بشيء منه. وأما ما خرج عن هذا فأولى الأمور بصاحبه أن ينتقل عن انتظار خلفه إلى تجديد التوبة مما أنفق والإقلاع عنه»[1]. وما أروعه من عالم عندما يقول: «المال تخربه المعصية»[2].

١) ص٩٥.٩٦.
٢) ص٨٦.

ثم نراه يتكلم عن الشره بأسلوب العالم النفسي والاجتماعي مشيراً إلى ما يترتب عليه من مضار اقتصادية. مؤكداً على أنه يضعف الرأي وينقص العقل والفكر ويزعزع الإرادة، ويحيل الإنسان إلى قوة شهوية لا ضابط لها.

يقول الدمشقي: «وأول ما يجب على العاقل اعتماده استشعار القناعة وحسم الطمع والاقتصار من العائلة والنفقات على مالاً مندوحة عنه ولا يحفظ الصحة أقل منه، ليقل شرهه ويضعف حرصه وشدة اجتهاده، لأن هذه الأسباب تنقص العقل وتضعف الرأي وتوهن العزم، ولذلك قيل لا يستعرض شيئاً من الأشياء ذو فاقة إليه، فإن العريان يستوفق كل طمر ـ الثوب البالي ـ يدفئه ويستره، والجائع يستلذ كل طعام يشبعه. فإذا فعل ما ذكرته صار مختاراً بعد أن كان مضطراً، واعترضته الرغائب فتخير أفضلها وأحمدها عاقبة»[1].

تحليل نفسي دقيق لتأثير الجوانب النفسية على السلوكات الاقتصادية. وإذا كان هذا هو مآل الشره فقد نادى الدمشقي بعدم الاستغراق في طلب المال واكتسابه وإنما بالاعتدال في ذلك، يقول الدمشقي: «.. ومن كان كذلك وكانت غلته أو ربح ماله يقوم بمؤنته ونفقة عياله ويفضل له بعد ذلك فضل يصرف بعضه في أبواب البر التي تقدم وصفها وبعضه يدخره لزمانه ونوائب دهره فينبغي ألا يطلب أكثر من ذلك فإن طلبه لأكثر من هذا شره»[2].

١) ص٩٧.
٢) ص٨٣.

وهكذا وجدنا الدمشقي يؤكد على أهمية السلوك الإنفاق للفرد وللدولة، مبيناً أن الإنفاق لا يقل أهمية عن الإنتاج والكسب.

وقد فصل القول في ضرورة التوازن الإنفاقي مؤكداً أن الادخار وما يعقبه من استثمار هو عنصر إيجابي وليس مجرد فضلة تفضل عن الاستهلاك.

هذه بعض جوانب الفكر الاقتصادي لدى شيخنا الدمشقي كما فهمناه من كتابه «الإشارة على محاسن التجارة».

ننتقل بعد ذلك لاستعراض بعض جوانب فكره الإداري من خلال كتابه المذكور، ولا يخفي أن كلا من الفكر الاقتصادي والفكر الإداري جد متداخلين ومترابطين، ومع ذلك فقد وجدنا من المفيد التعرض لكل منهما على انفراد.